إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 452
للنشر الفوري
١ أكتوبر ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ إلى الجزائر

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات الصندوق تتضمن تصريحات فرق الخبراء التي تنقل استنتاجاتها الأولية بعد زيارة أحد البلدان الأعضاء. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها هذه البعثة، سيقوم خبراء الصندوق بإعداد تقرير يقدم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة السيد زين زيدان بزيارة إلى الجزائر في الفترة من ١٧ سبتمبر إلى الأول من أكتوبر ٢٠١٤، لإجراء المناقشات السنوية التي تنص عليها المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق. وسوف تُختتم المشاورات في هذا السياق بإعداد تقرير يقدم إلى مجلس الصندوق التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة في ديسمبر ٢٠١٤.

وفي ختام الزيارة، أصدر السيد زيدان البيان التالي:

"تحسن النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٤، حيث يتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٤% بعد نمو قدره ٢,٨% في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يحقق قطاع الهيدروكربونات توسعا لأول مرة منذ ثماني سنوات، بينما يظل النمو في قطاع غير الهيدوكربونات داعما للنمو – لا سيما في قطاعي البناء والخدمات. وسجل التضخم تباطؤا حادا فانخفض إلى أقل من ٢%، مما يرجع في جانب منه إلى تشديد السياسة النقدية، وإن كان يتعين مراقبته عن كثب نظرا لاحتمال ظهور ضغوط تضخمية جديدة.

"والجزائر حاليا في وضع تُحسد عليه من حيث مراكمة احتياطيات وقائية ضخمة في الحسابات الخارجية والمالية العامة على مدار السنين بفضل ثروتها الهيدروكربونية، ولكن المخاطر تتزايد على استقرار الاقتصاد الكلي. ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزا لأول مرة منذ قرابة الخمسة عشر عاما. فالصادرات الهيدروكربونية تتأثر بتراجع الإنتاج وكثافة الاستهلاك

المحلي، إلى جانب انخفاض أسعار النفط، بينما لا تزال الواردات مستمرة في النمو. وسوف يقتضي وقف هذه الاتجاهات العامة زيادة الاستثمار في قطاع الهيدروكربونات، ورفع أسعار الطاقة المحلية، وتطبيق أسعار صرف أكثر تنافسية، إلى جانب تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات غير الهيدروكربونية وتنويعها.

"ومن المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة في الجزائر إلى أكثر من ٦% نتيجة انخفاض إيرادات الهيدروكربونات، والزيادة الحادة في النفقات الرأسمالية، واستمرار مستويات الإنفاق الجاري المرتفعة. ولا تزال أرصدة صندوق ضبط الإيرادات كبيرة وإن كان من المتوقع انخفاضها للعام الثاني على التوالي. ومن الضروري تطبيق استراتيجية طموحة لضبط أوضاع المالية العامة على نحو مستمر لوضع سياسة المالية العامة على مسار قابل للاستمرار والتأكد من ادخار الثروة الهيدروكربونية للأجيال القادمة. وينبغي أن يستتبع ضبط أوضاع المالية العامة تعبئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية واحتواء الإنفاق الجاري – لا سيما الأجور. وقد كررت البعثة توصيتها بأهمية اعتماد السلطات قاعدة مالية تساعد في إدارة الإيرادات الهيدروكربونية وفرض الانضباط في الإنفاق.

"ويتسم القطاع المالي عموما بالصحة لكنه يفتقر إلى التطور. وهناك حاجة إلى إجراء الإصلاحات لتحسين فرص الحصول على التمويل، لا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إدراج الشركات العامة ذات الأداء الكفء في سوق الأوراق المالية أن يساعد على تطور هذه السوق. وقد رحبت البعثة بما اتخذته السلطات من خطوات للبدء في تنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثة "برنامج تقييم القطاع المالي" لعام ٢٠١٣.

"ورغم أن الجزائر تتمتع باستقرار الاقتصاد الكلي، فمن الضروري أن تحقق نموا أسرع وأكثر احتواء بغية توفير فرص العمل الكافية للسكان من الشباب. وسوف تتطلب مواجهة هذا التحدي تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات الهيكلية تسمح للقطاع الخاص بالازدهار. وهناك حاجة أيضا إلى إجراء الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي، وتشجيع التكامل في التجارة الدولية، والحد من أوجه الجمود في سوق العمل.

وقد التقى فريق الخبراء بمعالي وزير المالية السيد محمد جلاب، ومعالي وزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب، ومعالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الوهاب نوري، ومعالي وزير التجارة السيد عمارة بن يونس؛ ومعالي وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد المجيد تبون، ومعالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد محمد الغازي، ومعالي محافظ بنك الجزائر السيد محمد لكصاسي. كذلك أجرت البعثة مناقشات مع كبار المسؤولين الآخرين في الحكومة والبنك المركزي ومع ممثلي القطاعات الاقتصادية والمالية والمجتمع المدني.

"ويعرب فريق خبراء الصندوق عن تقديره لما أبدته السلطات من تعاون ولعقد مناقشات اتسمت بالصراحة".